العدد (1778) السنة السابعة - السبت (24) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هـل يبقـى الهـم العراقـي خلـف ظهـور الفائزيـن بالانتخابـات؟

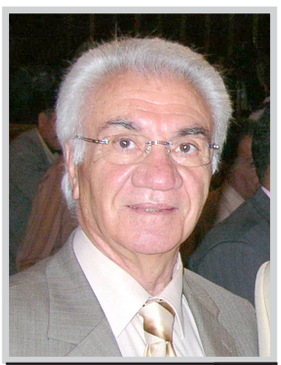

كاظم حبيب

جميل أن يتخلص المجتمع من قتلة مجرمين تسببوا في موت المئات بل الآلاف من بنات وأبناء الشعب العراقي وخربوا البلاد ودمروا البنية التحتية وشاركوا في تعطيل البناء والتنمية من أمثال أبو أيوب المصري وأبو عمر البغدادي أو قبل ذاك الزرقاوي،وهو عمل لا شك يحسب لصالح المسؤولين،وخاصة أجهزة الأمن والشرطة وقوات الجيش ومن تعاون معهم وساعدهم في إنجاز هذه المهمة غير السهلة. ولا شك في أن هناك الكثير من هذه العناصر الخبيثة والتي تقف خلفها منظمات إرهابية يفترض دحر مخططاتها الشريرة الموجهة ضد وحدة الشعب العراقي ومن أجل إشعال الفتن الدينية والطائفية في البلاد.

وعلى أهمية هذه الخطوة والتي لا يجوز التقليل منها،إلا أن المسائل الأساسية التي تهم الشعب العراقي أيضاً والتي تفسح في المجال إمكانية فعلية لإزالة العوامل التي تسمح بوجود الإرهابيين والنشاط الإرهابي،وأعني بذلك سبل معالجة المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع جنباً إلى جنب مع مكافحة قوى الإرهاب والفتنة في البلاد،هي التي يفترض أن تحتل موقع الصدارة في المعالجة لا أن تهمل تحت ضغط الصراعات السياسية الراهنة.

فهناك أولاً إشكالية تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتهاء من التيقن من النزاهة النسبية التي تمت بها عملية فرز الأصوات في الانتخابات العامة الأخيرة وفق القرار الأخير لمحكمة المفوضية،والتي تستوجب الاتفاق على رئيس الوزراء وعلى بقية المشاركين في الحكم،إذ من الصعب حقاً تسيير دفة الحكم بحكومة تصريف أعمال وعدم عقد اجتماعات لمجلس النواب،بغض النظر عن رأي الناس فيه. كما لا بد من مواصلة الجهد السياسي لتفتيت البؤر السياسية الإرهابية التي تمارس القوة والعنف والسلاح في مقارعة الحكم القائم من خلال ممارسة سياسة حصيفة قادرة على تحقيق الفرز الواقعي بين تلك العناصر والكتل بما يسهم في شلها عن العمل وإبطال مفعول تأثيرها وعزلها عن الكثير من قواها وعن المجتمع. ومثل هذه السياسة تتطلب تخلصاً واقعياً من المحاصصة الطائفية التي لم تنته مع هذه الانتخابات بل تكرست بطريقة أخرى،وهي إشكالية تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد والجدية في مكافحتها. ولدي القناعة الشخصية بأن من الصعوبة بمكان،إن لم يكن مستحيلاً،الخلاص منها بوجود أحزاب تؤمن أصلاً بالطائفية السياسية لأنها قائمة من حيث المبدأ على أسس مذهبية متناحرة.

المشكلات التي تؤرق الشارع العراقي في يومنا هذا كثيرة وفي مقدمتها الوضع الاقتصادي الصعب حيث البطالة الواسعة والفقر الكثير في المناطق الفقيرة والكادحة من العراق والتي يقع أغلب سكانها تحت خط الفقر المعترف به دولياً للدول النامية،إضافة إلى غياب الجهد،رغم وجود وزارة تخطيط،لوضع إستراتيجية للتنمية والجدوى الاقتصادية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي بإقامة المشاريع الصناعية أو توفير مستلزمات تطوير وتحديث وتنشيط القطاع الزراعي وتعزيز العمل لإنجاز مشاريع البنية التحتية وخاصة الماء والكهرباء والصحة والتعليم...،بل يبدو أن كل الجهد موجه الآن لصالح الاستيراد،فهو الأسهل للمسؤولين،في حين أنه،وكما يجري اليوم،يشكل إساءة كبيرة للاقتصاد الوطني وبنية الدخل القومي وهدراً للموارد المالية وتقليصاً لقدرات التشغيل وتحقيق التراكم المنشود للثروة الوطنية،إنها وبالصورة الجارية تعتبر شكلاً فاضحاً من أشكال إفقار المجتمع والاقتصاد الوطني.

إن الانشغال السياسي للفائزين بالانتخابات في الصراعات والحوارات اليومية وتعطيل عمل الوزارات وجهدها لوضع إستراتيجية تنمية وطنية شاملة من جهة،وتوزيع ذلك على خطط وبرامج ومشاريع توضع قيد التنفيذ من جهة ثانية،هو الذي يساهم في تهيئة المناخ الداخلي العراقي لنشاط الإرهابيين. كما أن استمرار الفساد المالي والإداري يمنح الإرهابيين فرصة ثمينة لتمرير عملياتهم الإرهابية وتنفيذها في الزمان والمكان المرغوبين منهم.

نحن أمام سلة كاملة من المهمات السياسية والأمنية والإعلامية والتنويرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية،والأمر الوحيد القادر على وضع كل تلك المهمات في مكانها وزمانها المناسبين يتلخص في توفر رؤية واقعية سليمة وعقلانية لدى الأحزاب السياسية الحاكمة لما هو مطلوب إنجازه في العراق على المدين البعيد والقريب،أي أن يتجلى ذلك في إستراتيجية تنمية اقتصادية وبشرية قادرة على استثمار قدرات العراق المالية،وخاصة إيرادات النفط الخام،والبشرية لتحقيق إعادة الإعمار وتغيير وتطوير البنية الاقتصادية مقترنة بسياسات مالية ونقدية سليمة،باعتبارها الأداة التنفيذية لإستراتيجية التنمية الوطنية. وهنا لا بد من العمل الجاد من أجل توزيع عقلاني لموارد النفط المالية،أو عموم الدخل القومي،بين حصتي التراكم والاستهلاك،بما يساعد على تنشيط عملية البناء وتحقيق التراكم الرأسمالي الضروري من جهة،ويوفر مستلزمات الاستهلاك الفردي والاجتماعي أو الخدمات العامة من جهة أخرى. وبغير ذلك سوف تكون قضايا الشعب الملحة ومطالبه العاجلة قد تركت خلف ظهر الفائزين في الانتخابات وبعيداً عن أي شعور بالمسؤولية إزاء المجتمع والاقتصاد الوطني.

ضـــرورة الوعـــي بالمستجـدات الدوليـة لكـــي لاننـدثـر ونـــزول

قلنا في مقال سابق، أن الوحدة العربية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وبدايات القرن الحادي والعشرين، بحاجة إلى إعادة نظر جديدة، وبحاجة إلى عدة مشاهد وسيناريوهات حديثة، تتماشى وتتلاءم مع المتغيرات المستجدة التي طرأت على الساحة العربية والساحة الدولية. والحق أن مسألة الوحدة العربية ليست هي المسألة الوحيدة التي يجب إعادة النظر فيها في ضوء المتغيرات المستجدة، ولكن هناك حزمة من المسائل العربية التي يجب إعادة النظر فيها في ضوء المتغيرات الكثيرة، التي تمت في العالم وعلى الساحة الدولية. فالعالم يتغير ليس سنوياً فقط، ولكنه يتغير يومياً في ضوء ثورة المعلومات، والثورة التكنولوجية الحديثة، التي دفع بها العلم الحديث إلى الأمام.

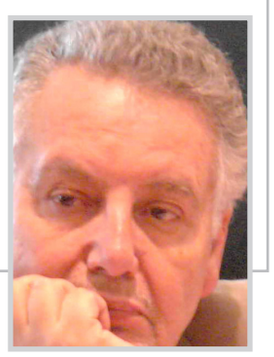

شاكر النابلسي

أخطاء العرب القاتلة

فمن الأخطاء الكثيرة والقاتلة التي يرتكبها العرب حتى الآن، أنهم لا يأخذون التغيرات المتلاحقة في العالم في حساباتهم. فموقف العرب من الغرب ما زال حتى الآن على ما هو عليه، كما كان في العهد العثماني، رغم تغيّر الغرب، وتغيّر العرب، وزوال العهد العثماني عن العالم العربي منذ ١٩١٨، وزواله من الخارطة الدولية منذ ١٩٢٤.

مستجدات دولية مهمة

كان أهم مستجد وتغيّر طرأ على الساحة الدولية، انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات، واختفائه من خارطة العالم، وانفراد أمريكا كقوة عظمى وحيدة في العالم. وهذا العامل لم يقتصر تأثيره على العالم العربي، وإنما امتد تأثيره إلى كل أنحاء العالم. فاستطاعت أمريكا أن تقيم تحالفاً عسكرياً دولياً عام ١٩٩١ وتطرد صدام حسين من الكويت. كما استطاعت أن تتبنى نشر العولمة في العالم، وتشجع الاتحاد الأوروبي لضم دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي الغربي، لكي تذيب نهائياً آثار الاتحاد السوفيتي من التاريخ والجغرافيا. إضافة لذلك، فإن انفراد أمريكا بالسياسة العالمية وهيمنتها العسكرية هيمنة تامة أتاح لها الرد على عدوان ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بغزو أفغانستان ٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم بغزو العراق ٢٠٠٣، والوقوف في وجه جماعات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، بالتعاون مع أنظمة الحكم المحافظة في العالم العربي، وبالتركيز على دعم إسرائيل، لكي تستطيع الوقوف في وجه تنظيمين مهمين من تنظيمات الإسلام السياسي في العالم العربي هما: "حزب الله"، و "حماس". وكذلك دعم النظام المصري، لكي يستطيع الوقوف في وجه "جماعة الإخوان المسلمين". وهذه الهيمنة والسطوة في مجموعها، لم تكن لترضي أو لتسرّ دعاة القومية العربية والوحدة العربية من القوميين، لعلمهم أن أمريكا لن ترضى، ولن تسكت عن أية خطوة وحدوية من شأنها أن تهدد مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط. في حين أن أمريكا لا تعلم، أن هؤلاء القوميين هم نمور من ورق، وأنهم لا يستطيعوا أن يقفوا في وجه مخططاتها ونواياها، إن أرادت هي تحقيق ذلك. والأدلة على ذلك كثيرة منها ما حصل بين الفلسطينيين وإسرائيل منذ ٢٠٠٣ إلى الآن، ومنها غزو العراق، ومنها إقامة عدة قواعد عسكرية في مناطق مختلفة من العالم العربي.

العرب بين العولمة و"العوربة"

وكان من بين المستجدات الدولية بروز ظاهرة العولمة. ويعتقد بعض الباحثين، أنه ربما استطاعت العولمة غداً، أن تفعل للعرب ما لم تستطعه "العوربة".

فطيلة قرن من الزمان وعلى امتداد القرن العشرين، لم تستطع "العوربة"، أن تحقق ذاتها أولاً، ولم تستطع أن تحقق الوحدة الاقتصادية العربية، ولم تستطع أن تحقق الوحدة السياسية العربية. وفشلت في تحقيق سوق عُمّالية عربية موحدة. وفشلت في إعادة الاعتبار للثقافة العربية من خلال أسواقها المجيدة الماضية. وفشلت في إقامة صناعة عربية. وهانت أمام تحديات الحياة للفرد العربي. وربما تكون العولمة غداً هي البديل للعوربة في تحقيق ما لم تستطع "العوربة" تحقيقه! فمن حتميات العولمة في المستقبل، أن تتخلى الدولة عن جوانب بكاملها من سيادتها للأمم المتحدة والهيئات العالمية الأخرى في انتظار ظهور حكومة عالمية، يكاد يجمع الأخصائيون على أنها غدت ضرورة موضوعية لحل التناقض المتفجر بين عولمة الاقتصاد وقومية السياسة.

تحديات العولمة للثقافة العربية

فكيف يمكن لنا إنماء ثقافتنا الذاتية في ظل مجتمع الممانعة الشاملة العربي للعولمة ؟ ثم كيف يتم تجديد الفراغ الداخلي الذي تعاني منه الثقافة العربية؟

فمن المعروف، أنه تم تجديد وتشكيل الثقافة العربية السابقة في عهدها الكلاسيكي، وفي زمن عبد الملك بن مروان وعبد الله المأمون على وجه الخصوص، من خلال عوامل خارجية، وثقافات أخرى غير عربية وغير إسلامية. وأن القول بتجديد الثقافة لا يكون إلا من داخلها، هو أصولية ثقافية، من نوع آخر.

ولكن علينا أن نعلم، بأن ليست كل ثقافة قابلة للتطويع وللتعولم كما هي حال ثقافات معينة في شرق وجنوب آسيا. فهناك ثقافات لينة مطواعة مرنة، تحمل في رحمها إمكانية التطويع والمرونة والتشكّل مع متطلبات كل عصر جديد. فلا ثوابت كثيرة فيها، ولكن فيها من إمكانات التحول الشيء الكثير. وهناك ثقافات على عكس ذلك، مُتخشبة، مليئة بالثوابت، تندر فيها إمكانات التحول، لأنها أرسيت أصلاً وقبلاً على أنها صالحة لكل الدهور والعصور ولكل مكان وزمان ولكل المخلوقات من الإنس والجان. فلا مجال فيها للتجديد الذي يُعتبرُ بدعة من البدع، ولا مجال فيها للاجتهاد الذي أغلقه السلف. وما أغلقه السلف لا يفتحه الخلف. إذن، فلكل ثقافة خصوصيتها. وليس شرطاً أن ما تمّ في شرق وجنوب آسيا يجب أن يتمّ أيضاً في غرب وجنوب آسيا. وإن على العرب – مستقبلاً- إذا أرادوا أن يتعاملوا مع ظاهرة العولمة، أن يقوموا بعمل التالي وهي كلها خطوات لعوربة العالم العربي قبل عولمته:

- إحياء المشروع العربي للتعاون المشترك، وذلك عن طريق التعاون الاقتصادي التدريجي.
- تطبيع العلاقة بين المواطن والدولة العربية.
- ربط التحدي الاقتصادي بأهدافه الاجتماعية.
- زيادة القدرة التنافسية على مستوى المنشأة والقطر والتكتل العربي.
- إعادة الاعتبار للتخطيط الاقتصادي.
- الارتقاء بالمستوى العلمي والتقني والثقافي.

ولهذا خشي القوميون والمتدينون من العولمة. وهي خشية ليست بجديدة على العالم العربي. فلكل تحول تاريخي مستفيدون ومتضررون. فالثورة الصناعية الأولى استفادت منها البورجوازية الأوروبية على حساب الارستقراطية وطبقات المجتمع القديم. وبالمثل، فالمستفيد من العولمة هي الطبقات والقطاعات الأكثر حداثة، وبالتالي قدرة على التكيف. وضحاياها هم المجتمعات والقطاعات والطبقات التقليدية التي تخوض ضدها مقاومة ضارية لكنها يائسة، لأن العودة إلى الوراء مستحيلة. ولعل المستفيد الأكبر من العولمة في العالم العربي هم الشباب والجيل الجديد، إذا استطاعت العولمة المحمولة بالثورة الإعلامية العالمية أن تجعل شباب العالم العربي يستبطن التعلق بمباهج الحياة، بالعمل والتسلية. أما الفئات الرئيسية التي تخشى العولمة فيأتي على رأسها الحكومات. والسبب في ذلك، أن العولمة سوف تفتح الباب للقطاع الخاص المحلي والعالمي وتحدّ من تأثير الدول. فالدول الهزيلة والممالك الضعيفة هي أول من يخشى عصر العولمة. لأنها كيانات هشة، قامت على غير أساس سوى التقسيم الاستعماري للكعكة. وهي أول من يرفض التعولم دون دراسة كافية لقوانينه. وأما الفئة الثانية، فهم المتدينون. والسبب في ذلك، أن العولمة سوف تفتح المجال لاحتكاك الأديان، واختلافها، وتلاقيها. والعولمة القادمة سوف تُجرِّد هؤلاء من امتيازاتهم حيث سيكون رجال الاقتصاد والتجارة والأعمال والإدارة، هم واجهة المجتمع وطليعته. وهم صُنّاع القرار وليس رجال الدين الذين سينسحبون إلى دور عباداتهم، ويصغر حجمهم الاجتماعي والمالي والسياسي. فالسوبر ماركت الكبير في الغد سيكون هو مصدر القيم الجديدة (وهو كذلك الآن). والتاريخ الفردي للإنسان سيكون التاريخ الائتماني للإنسان Credit History . والفئة الثالثة التي تخشى العولمة هم أصحاب الدكاكين. فالعولمة تريد حدوداً مفتوحة أمام تبادل السلع، والبضائع، والخدمات، والأفكار، والأموال، بينما المحلية أو القومية على النقيض من ذلك منغلقة سواء في حدودها، أو أفكارها، أو ثقافتها. والفئة الأخيرة التي تخشى العولمة هم الأيديولوجيون. فأصحاب الأيديولوجيات القومية هم من أكثر الخائفين من العولمة أو من نظام "السوبر ماركت العالمي"، أو ما يُسمّى بـ "العالم الكبير Mc World" على حد تعبير بنيامين باربر Barber الذي قال بأن العالم الكبير يعني ما وصفه نيل بوستمان Postman من أنه طغيان التكنولوجيا على صانعيها . وهو ما يُسمّى بالتكنوبولي Technopoly أي إخضاع كافة أشكال الحياة الثقافية لسيادة التكنولوجيا. من جهة أخرى فإن أصحاب الأيديولوجيات يرون أن كافة النظم الإقليمية سوف يعاد تكييفها تبعاً لنظام العولمة مع النظام العالمي الجديد و"لجهة تفكيك الأبنية والاتجاهات القومية التي سادت إبان عصر الحرب الباردة، وكان محورها الروابط التاريخية على أسس الهوية القومية المشتركة، ووشائج الانتماء القومي. ولصالح نظم إقليمية بديلة، تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجيوبوليتيكا السياسية والخطوط التاريخية الثقافية والاجتماعية القومية المشتركة". والمعلوم أن العولمة الاقتصادية والثقافية لا تشترطان إلغاء النظام القومي أو الإقليمي ما لم يكن هذا النظام عقبة في طريق تقدمهما. وهو لن يكون، فيما إذا كان هذا النظام يتمتع بالمرونة الكافية لمجاراة تغيرات العصر وحتمياته المستقبلية التي لا خيار فيها. والعولمة الاقتصادية بالدرجة الأولى مثلها مثل الرسالات السماوية. فالأديان السماوية عندما جاءت، لم تحارب العصبية، ولم تحارب القومية، بقدر ما وقفت هذه العصبية، وهذه القومية في وجه الأديان موقف العداء، والمقاومة، والصدود. والأديان ما هي إلا "عولمة روحانية" في واقع الأمر، جعلت من مدن لها كالقدس وبيت لحم ومكة المكرمة والمدينة المنورة مدناً عولمانية أو ميتروبوليتانية أو كونية يحج إليها الناس من كافة أنحاء الأرض، وتُفتح أسواقها لكل تجار الأرض وللناس كافة، مهما كان نوع الحكم السياسي والقومي والإقليمي المسيطر عليها.

إن المتعصبين أيديولوجياً هم من أكثر الخائفين والمتخوفين من العولمة. ذلك أن "أخطر ما تتعرض إليه المجتمعات اليوم هو خطر التهميش الناجم عن التعصب الأيديولوجي من جهة، أو عن عدم القدرة على الاستجابة للتحولات الدولية من جهة ثانية، وهو أمر يجعل من العولمة أمراً سيئاً بالغ السوء يمثل حالة استغلال، أو يجعله محايداً يمكن جني بعض الفوائد من خلال التصرف مع تفاصيله بصورة انتقائية ومدروسة، بل أحياناً يكون التعامل مع مقتضياته بنجاح ووعي جزءاً هاماً من المصلحة الوطنية والقومية".

مستجدات أخرى على الساحة الدولية

وكان من ضمن هذه المستجدات قيام الوحدة الأوروبية على أساس اقتصادي بحت وعلى قواعد السوق الأوروبية المشتركة كمثال حي على أي الأسس يجب أن تقام الوحدة مع حلول الألفية الثالثة.

كذلك، فإن انتشار القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية من جديد في الخليج العربي وبعض الدول العربية الإفريقية يعتبر من ضمن هذه المستجدات. وهو ما يشير إلى عودة الاستعمار من جديد، ولكن بصيغ جديدة، وما لهذا من أثر على قيام أي وحدة عربية.

ولكن مع طغيان أمواج الفشل السياسي العربي، وازدياد الفقر، وعتو الأنظمة السياسية، وهبوط سقف الحريات، وتقلّص الأمل في الانفراج، بدأت بعض الأصوات المتطرفة تهمس في العالم العربي متمنية عودة الاستعمار الذي كان أرحم من الوضع القائم الآن، والذي ترك لنا على الأقل في الماضي مدرسة هنا، ومستشفى هناك، وطريقاً هنا ومصرفاً هناك، وليس كبعض الأنظمة العربية التي لا أرضاً قطعت ولا ظهراً أبقت..!

عالم عربي مرتهن مادياً للغرب

لم تعد دولة عربية غنية كانت أو فقيرة تخلو من الدين العام والارتهان للبنوك وصناديق المال الغربية، كما أصبحت موارد هذه الدول لا تُسدد ديونها بقدر ما تُسدد فوائد هذه الديون. وأذكرتنا هذه الأحوال بالوضع العربي في القرن التاسع عشر وبعصر الخديوي إسماعيل، وما تبعه بعد ذلك من احتلال بريطانيا لمصر في العام ١٨٨٢ ، ووضع يدها على مقدرات البلاد سداداً للدين. وفيما لو تكررت هذه الحالة حديثاً، فسوف تكون من ضمن المستجدات على الساحة الدولية.

الثـــورة التـكـنـولـوجـيـة والمعلوماتية

ومن أهم المستجدات الدولية، الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الغربية التي امتاز بها القرن العشرون والتي أدخلت إلى كثير من البيوت العربية محطات التلفزة الفضائية الأجنبية كما أدخلت إلى كثير من البيوت "شبكة الانترنت" المعلوماتية. فقد أزالت هذه الثورة الحواجز والسدود والقيود التي فرضتها الأنظمة العربية على تدفق المعلومات وعلى اتصال المواطن العربي بالعالم دون أن يسافر سفراً مكانياً. فلم يعد لوسائل إخفاء الحقيقة في العالم العربي أي دور يذكر. ولكن علينا أن نعلم أن الأنظمة العربية بلغت حداً من الثقة بنفسها نتيجة لضعف شعوبها، أن أصبح معه إخفاء الحقيقة أو كشفها واحداً. وأن كشف الحقيقة لا يخيفها، ولا يقلقها، ولا يقضّ مضاجعها. فكل الأخبار والمعلومات تصل إلى المتلقي العربي الباحث عنها والمريد لها، دون أن تستطيع قوى الأمن المحلية والرقابة أن تحول بينها وبين الوصول إلى متلقيها. ولا شك بأن هذه الكوى المعلوماتية التي فتحتها ثورة التكنولوجيا سوف تغير كثيراً من القيم السياسية والاجتماعية والفكرية السائدة في العالم العربي، ولكن بعد زمن طويل.